

الابينة وفيه حكم له اب لم يعرفوا استنادها
 اليه التقاط فلو انكر المغير وهو ميمر فانكاره لغوي
 قيل كالبغ ولا يسمع دعوى دين مؤخر في الامر **فصل**
 امر المدعي عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل
 كمنكر ناكل فان ادعى عشرة فقلان لاثني عشر
 لم يكون حتي بقوله ولا يعرضها وكان يحلوان حلوان
 علي بنفي العشرة او اقرض عليه فناكل فيجوز المدعي علي
 استحقاق دون عشرة بجزء فياحده واذا ادعى مالا
 مضادا الي سبب كافر منتهك كذا كفاه في الجواب لا
 تستحق علي شيئا ولا تستحق تسليم الشقعي ويجوز
 علي حسب جوابه هذا فان اجاب بنفي السبب الملائك
 حلوان عليه له حلوان بالنفي المطلق ولو كان بيده فهو
 او مكره وادعاء ماله كفاه لا يلزم مني تسليمه فلو
 اعترضوا بالملك وادعى الرهن او الاجارة فالصحيح انه
 لا يقبل الابينة فان عجز عنها وخاف او ولد اعترفي

بالله

باطل كجعله الرهن او الاجارة فحيلته ان يقول ان
 ادعت مرهونا فاذكرة للاجيب واذا ادعى عليه
 عينا ليس هي ابوهن لرجل لا عرفه او لابي الطفل
 او قولي بالفقراد او مسعد كذا فالاصح انه لا تتم في
 الخصومة ولا تنزع منه العين بل حملته المدعي انه
 لا يلزمه التسليم ان تم تكن بينة وان اقر به لمعين
 حاضر يمكن محاصره وتخليفه ستر فان صدقه صارت
 لخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر وقيل يسلم
 الي المدعي وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك وان اقر به
 لغائب فالاصح ان يراف الخصومة عنه ويوقو الامر
 حتى يقدم الغائب فان كان للمدعي بينة قضى بها
 وهو قضاء علي غائب فيجوز معها وقيل بل قضا علي
 حاضر وما قبل اقرار عي به كفقوية فان دعوى عليه
 وعليه الجواب ومالا كذا في فعل السيد **فصل** نقل
 بين مدعي ومدعي عليه فيما ليس بمال ولا يقصد

ادعت مالا مطلقا لا يلزمه
 تسليمه وان ح